



برنامج الأغذية
العالمي

إنقاذ
الأرواح
تغيير
الحياة

دقيقتان عن الوجبات المدرسية

لمحة عن الوجبات المدرسية

إنَّ الحرص على تمتع الأطفال بصحة جيدة، وتغذية حسنة، أمر ضروري لقدرتهم على النمو، والتعلم، والنجاح. فالوجبات المدرسية تدعم الأطفال في التعلم بشكل أفضل في المدرسة، وفي تحسين رفاههم العام. وهي تعود بالفائدة على المجتمع بأسره: حيث تشكل واحدة من أوسع شبكات الأمان الاجتماعي في العالم، ويمكنها تعزيز الاقتصادات، والنظم الغذائية المحلية المستدامة، وإيجاد فرص العمل، ودعم العمل المناخي.

وبحسب تعريف البرنامج فإن الوجبات المدرسية، هي عبارة عن توفير وجبات غذائية أو وجبات خفيفة أو حصص غذائية منزلية، كحواجز من خلال المدارس بشرط حضور الأطفال إلى المدرسة:

الوجبات الغذائية والوجبات الخفيفة في المدرسة: يُزود الأطفال بوجبة الإفطار أو وجبة الغداء أو كليهما أثناء وجودهم في المدرسة. ويتم تحضير الوجبات الغذائية في المدرسة أو في المجتمعات المحلية أو يتم استلامها من مطابخ مركزية. وتوفر بعض البرامج وجبات غذائية كاملة، بينما توفر برامج أخرى أغذية مقواة مثل الأرز أو الوجبات الخفيفة المغذية أو البسكويت العالي الطاقة أو ألواح التمر. ويتم شراء الأغذية محليا قدر المستطاع.

الحصص الغذائية المنزلية المستخدمة كحواجز: تتلقى الأسر حصصا غذائية و/أو نقدية، شرط إرسال أطفالها إلى المدرسة بانتظام. وتساعد الوجبات داخل المدرسة المقرونة بهذه الحواجز في خفض معدلات التسرب، وجلب المزيد من الأطفال غير الملحقين بالمدارس إلى مقاعد الدراسة.

الحاجة إلى الوجبات المدرسية

تعتبر الوجبات المدرسية شبكة أمان أساسية، تساهم في ضمان حصول كل طفل على التعليم، والصحة، والتغذية. وبالنسبة للتلاميذ الأشد ضعفا، فإن مسألة الالتحاق بالمدرسة، والحضور المنتظم، والتعلم تغدو أكثر صعوبة في كثير من الأحيان بسبب المرض، والجوع، وسوء التغذية. وفي أنحاء كثيرة من العالم، غالبا ما تسحب الأسر الضعيفة أطفالها من المدرسة، عندما تكون هناك حاجة لعملهم في المنزل. وعندما تكون البنات خارج المدرسة، يصبحن أكثر عرضة للزواج القسري، والحمل المبكر، والعنف الجنساني. وبالنسبة لهؤلاء الأطفال وأسرهم، يمكن أن تشكل الوجبة اليومية أو الوجبة الخفيفة حافزا قويا للأسر لإبقاء أطفالهم، ولا سيما البنات، في المدرسة.

الفوائد المتعددة للوجبات المدرسية

يُدْر كل دولار أمريكي يستثمر في الوجبات المدرسية عائدا اقتصاديا يصل إلى 9 دولارات أمريكية بفضل تحسن الصحة والتعليم والإنتاجية:

التعليم والتعلم: تعزز برامج الوجبات المدرسية التعليم من خلال إزالة الحواجز، التي تحول دون الوصول إلى الصفوف المدرسية والتعلم. فالوجبة اليومية في المدرسة، تسمح للأطفال بالتركيز، وتساعد على زيادة معدلات الالتحاق، والحضور، وتعزز معدلات الاستبقاء، وتحسن القدرات المعرفية. وأظهرت الدراسات أن البرامج يمكن أن تزيد معدل الالتحاق بالتعليم بمتوسط 9 في المائة. وفي المناطق التي تسودها حواجز معيقة للتعليم، بما في ذلك عمالة الأطفال أو الزواج المبكر أو أوجه عدم المساواة بين الجنسين، يمكن تصميم برامج الوجبات المدرسية، بحيث تستهدف مجموعات محددة من الأطفال (مثل المراهقات، وأطفال المجتمعات المحلية المهمشة، وما إلى ذلك).

التغذية والصحة: في المجتمعات المحلية الضعيفة، والمهمشة على وجه الخصوص، يمكن للوجبات المدرسية المراعية للتغذية، أن توفر للأطفال مصدرا منتظما للمغذيات الضرورية، لنموهم العقلي، والبدني. ويسعى البرنامج جاهدا إلى إدراج الأغذية المقواة، والطازجة للحرص على أن تكون الوجبات مغذية قدر الإمكان. وعندما تكون الوجبات المدرسية مفرونة بالتخلص من الديدان، وتقوية المغذيات الدقيقة، تتضاعف آثار هذه الاستثمارات. وبالنسبة للعدد المتزايد من البلدان التي تعاني من العبء المزدوج لسوء التغذية (نقص التغذية، ومشكلات السمنة الناشئة)، يمكن للوجبات المدرسية المصممة جيدا، أن تساعد على وضع الأطفال على المسار الصحيح باتجاه نظم غذائية، وسلوكيات صحية أكثر.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان: تعد الوجبات المدرسية واحدة من أوسع شبكات الأمان في العالم، حيث توفر الدعم اليومي، والاستقرار للأسر الضعيفة، والأطفال، وتدعم التنمية المستدامة لمجتمعات محلية بأكملها. وتشكل الأغذية المقدمة في المدرسة تحويلا مباشرا إلى الأسر، من خلال تقليل احتياجاتهم الغذائية، وبالتالي زيادة دخل الأسر المتاح للإنفاق. حيث يمكن أن تعادل قيمة الوجبات المدرسية 10 في المائة من دخل الأسر الضعيفة، ما قد يعني وفورات كبيرة بالنسبة للأسر، التي لديها عدة أطفال، وقد يساعد على كسر حلقة الجوع، والفقر المتوارثة بين الأجيال، والتي تؤثر على أكثر المناطق ضعفا في العالم.

الاقتصادات والزراعات المحلية: من خلال نهج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، يتم الحصول على الأغذية مباشرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتجار المحليين. ويسهم شراء الأغذية المحلية في إيجاد أسواق مستقرة، وتعزيز الزراعة المحلية، ويؤثر في التحول الريفي، ويعزز النظم الغذائية المحلية. وبالتالي التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، تضخ الأموال مباشرة في الاقتصادات الريفية المحلية، ويمكنها أن تحفز على خلق فرص مدرة للدخل، عبر سلسلة الإمداد. ويدعم البرنامج برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في 56 بلدا، وهناك طلب متزايد من الحكومات الوطنية للحصول على المساعدة التقنية في هذا المجال.

الوجبات المدرسية تدعم العمل المناخي

يمكن لبرامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، حيث يتم شراء الوجبات المدرسية محليا، أن تؤدي دورا هاما في استجابة البلد لتغير المناخ:

- يمكن أن تساعد عمليات الشراء المحلية في تقصير سلاسل الأغذية، من خلال تقصير مسافات النقل، وتقليل الحاجة إلى الأغذية المستوردة من مصادر دولية – مما يحد من بصمة الكربون المتصل بالوجبات.
- كما تؤدي سلاسل الأغذية الأقصر إلى طلبات أصغر، وأكثر تواترا، وتقليل فترات التخزين، مما قد يساعد في تقليل هدر الطعام.
- وتوفر عمليات الشراء المحلية سوقا كبيرة، يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمزارعين المحليين، كما يمكن أن تدعمهم من أجل اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخيا وخضراء.

ومن خلال تشجيع حلول الطهي الأخضر في المدارس، تتوفر لدى برامج الوجبات المدرسية نقطة دخول أخرى لتقليل انبعاثات الكربون، إلى جانب الحد من إزالة الغابات، وحماية صحة الطهاة، وتوفير ظروف عمل أفضل، وخفض تكاليف الوقود.

وفي الكثير من البلدان، تشكل التغذية المدرسية أكبر مصدر للمشتريات الحكومية من الأغذية، وبالتالي، يمكن أن يكون لجعل هذه الوجبات أكثر استدامة أثر كبير على انبعاثات غازات الدفيئة في البلد، ويمكن أن يكون بمثابة رافعة من روافع السياسة، ونموذج للتغيير الإيجابي.

جهد قطري عالمي لإعادة الوجبات المدرسية

في حين لا يزال العالم يواجه أزمات متعددة بسبب النزاعات، وتغير المناخ، وارتفاع أسعار الأغذية، والوقود، ازدادت قناعة الحكومات في جميع أنحاء العالم بأن الوجبات المدرسية هي طريقة قوية وفعالة من حيث التكلفة لضمان حصول الأطفال الضعفاء على الغذاء الذي يحتاجون إليه، وجعلت الوجبات المدرسية إحدى أولوياتها.

وفي الوقت الحاضر، يستفيد 418 مليون طفل من الوجبات المدرسية في جميع أنحاء العالم، أي بزيادة قدرها 30 مليون طفل مقارنة بالـ 388 مليون طفل الذين تم الوصول إليهم قبل الجائحة في أوائل عام 2020.

وكان تحالف الوجبات المدرسية محركا للالتزام السياسي ويسر إلى حد كبير إعادة البرامج عبر تشجيع القيادات السياسية الوطنية. وبين عامي 2020 و2022، زاد الاستثمار العالمي في الوجبات المدرسية بمقدار 5 مليارات دولار أمريكي، أي من 43 مليار دولار أمريكي إلى 48 مليار دولار أمريكي. ويقع تمويل 99 في المائة من هذه الميزانية على عاتق الحكومات، التي تزيد من تمويلها المحلي.

عند كتابة هذا المنشور، كان التحالف يضم أكثر من 89 بلدا عضوا و98 شريكا من الشمال إلى الجنوب، وهو لا يزال ينمو. ويتمتع التحالف بقدرة فريدة على جمع دعم أصحاب المصلحة والحصول على التزامات الحكومات، ويمكن ملاحظة الكثير من الأمثلة الملموسة على المستوى الوطني منذ إنطلاقه، مثل زيادة البلدان لميزانياتها الوطنية أو تعزيز البرامج وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ونتيجة لهذا الجهد العالمي، تم بالفعل تحقيق أحد أغراض التحالف، ألا وهو إعادة برامج الوجبات المدرسية إلى مستويات ما قبل الجائحة.

العمل الذي يقوم به البرنامج على صعيد الوجبات المدرسية

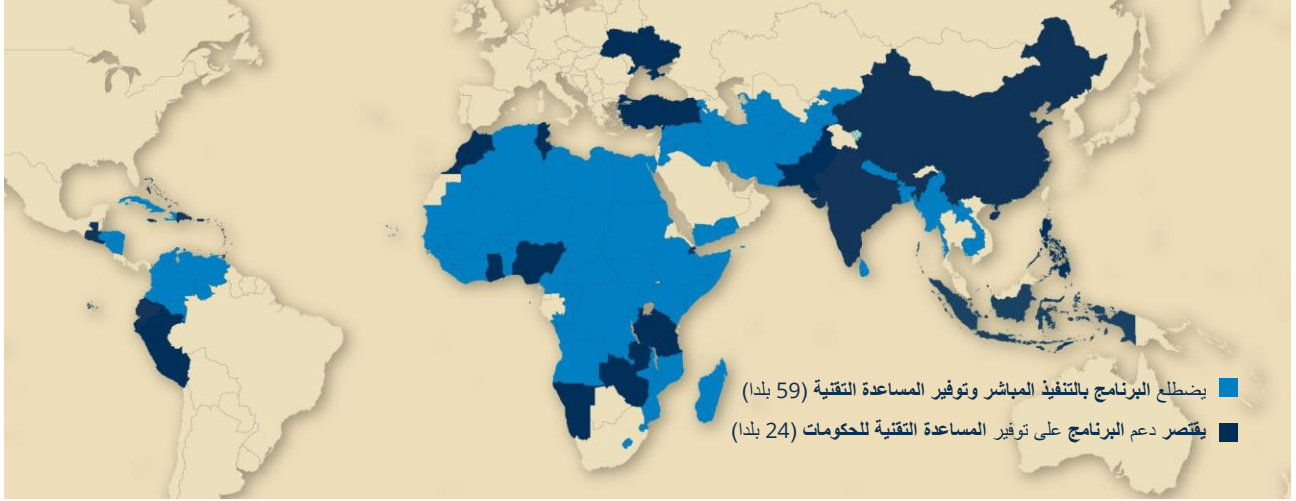
يتمتع البرنامج بخبرة تمتد إلى ستة عقود في دعم الوجبات المدرسية كما أنه عمل مع أكثر من 100 بلد من أجل إنشاء برامج وطنية مستدامة للوجبات المدرسية.

في عام 2022، دعم البرنامج الحكومات من أجل إنشاء أو توسيع نطاق البرامج الوطنية للتغذية المدرسية، التي وصلت إلى 107 ملايين طفل، فيما كان أيضا يقدم وجبات أو وجبات خفيفة

صحية أو تحويولات نقدية مباشرة في 59 بلدا، لأكثر من 20 مليون تلميذ، حيث غالبا ما يستخدم أغذية مغذية منتجة محليا. كما وسع البرنامج من نطاق عمليات الوجبات المدرسية في السياقات الإنسانية أو الهشة في 16 بلدا.

واستجابة لآثار الأزمة العالمية لأسعار الغذاء والوقود، يعزز البرنامج عمليات الوجبات المدرسية التابعة له في البلدان التي تواجه ارتفاعا في تكاليف الأغذية والوقود لضمان حصول الأطفال على وجبات صحية ومغذية في المدارس.

دعم البرنامج للبلدان في عام 2022



دقيقتان عن الوجبات المدرسية